

## سُرات صُفرو نجوم خمس

لم يكن اللقاء الذي عقده نائب رئيس الوزراء وزعيم حركة خمس نجوم الإيطالية لويجي دي مايو مع عدد من الناشطين في احتجاجات السُرات الصُفر في فرنسا هو الذي أشعل فتيل الأزمة بين حكومتى الدولتين. عوامل اشتعال الأزمة تتراكم منذ تشكيل حكومة الائتلاف المدهش الذي يجمع اليمين واليسار الشعبويين (رابطة الشمال والنجوم الخمس) في يونيو الماضي. لكن لقاء دي مايو وهؤلاء الناشطين جاء في الوقت الذي كان صبر الحكومة الفرنسية قد نفذ، بعد أن وصل هجوم قادة الحكومة الإيطالية عليها إلى ذروته.

ويعيد هذا اللقاء طرح السؤال المثار منذ نوفمبر الماضي عن توجهات محتجى السُرات الصُفر، الذين عُرفوا بأنهم مستقلون عن الأحزاب والحركات التي تعمل في إطار النظام السياسي، ولا تجمعهم مرجعية أو أيديولوجية معينة. غير أن السؤال أصبح أكثر تحديدا كالتالي: هل يمثل اليسار الشعبوي اتجاها غالبا، أو قويا، في أوساطهم، وبالتالي يمكن فهم لقاء بعضهم مع زعيم أكبر حركات هذا اليسار في أوروبا الآن على هذا الأساس؟ فالاتجاه اليساري الشعبوي وجد أقوى تعبير عنه على المستوى الأوروبي في هذه الحركة، رغم أن بعض مواقفها السياسية والاقتصادية لا يتطابق مع محتواه الراديكالي. وعندما تكون هذه الحركة هي الوحيدة، التي يلتقى بعض محتجى السُرات الصُفر زعيمها، لا بد أن يُثار تساؤل عما إذا كان الاستقلال الذي يحرصون عليه يُخفي اتجاها غالبا في أوساطهم.

يختلف متابعو الاحتجاجات الفرنسية في جوابهم عن هذا السؤال. لكن الراجح حتى الآن أنه لا يوجد اتجاه غالب فيها. والملاحظ أن الناشطين الاثنى الأكثر شهرة بين الذين التقاهم زعيم النجوم الخمس يتبنيان مواقف يصعب إدراجها ضمن توجهات اليسار الشعبوي. فكان كريستوف شالانكون أول من دعا، في ٧ ديسمبر الماضي، إلى وقف الاحتجاجات في باريس، خوفا من سقوط ضحايا. ولم تلق تلك الدعوة أي استجابة.

كما أن أنجريد ليفاسور هي التي دعت إلى تقديم مرشحين في انتخابات البرلمان الأوروبي، وتحركت في هذا الاتجاه بالفعل، رغم تعرضها لانتقادات من كثير من ناشطي السُرات الصُفر الذين يرفضون أي تعامل مع المؤسسات السياسية الحالية.

د. وحيد عبدالمجيد

## ما هي الاستدامة والمقصود من التنمية المستدامة؟

د. علي محمد الخوري



الأرضية  
والاقتصادية.

٢. التنامي  
المطردي في تعداد  
السكان وتنامي  
متطلباتهم  
المعيشية.

٣. تباطؤ معدلات  
التعويض الطبيعي للموارد الطبيعية  
مثل:

١. استعاضة نسب غاز الأكسجين  
حول نسبة الطبيعية والضرورية  
لحياة المخلوقات.

٢. قدرة الطبيعة على التخلص  
من الآثار السامة الناجمة عن تزايد  
نسب بعض الأبخرة والغازات  
الضارة.

٣. استعادة التوازن النسبي بين  
المكونات الغازية كنسبة ثاني أكسيد  
الكربون بالجو.

٤. معدلات تجديد المياه العذبة  
والصالحة للشرب والزراعة.

٥. القدرة على تدوير المنتجات  
المصنعة والمنتهي صلاحيتها ومن  
ثم إعادة تصنيعها مرة أخرى.

وفي ظل هذه التحديات المتنامية  
وجب أن يقوم المتسبب - وهو  
الإنسان - بإيجاد فعل متنامي  
ومستدام أيضا لاستعادة التوازن  
الطبيعي للحياة على كوكب الأرض.  
و«على المتسبب التعويض» وهذه  
قاعدة أصولية وقانونية معروفة.

وتهدف التنمية المستدامة إلى  
تحسين ظروف المعيشة لجميع  
الأفراد دون زيادة استخدام الموارد  
الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب  
الأرض على التحمل. وتركز التنمية  
المستدامة على ثلاثة مجالات رئيسية  
هي النمو الاقتصادي، وحفظ  
الموارد الطبيعية والبيئة، والتنمية  
الاجتماعية.

وبناء على ما سبق فإن كافة  
أهداف التنمية المستدامة ومبادراتها  
تركز على مواجهة التحديات  
المؤدية والضارة للحياة ولا سيما  
حياة الإنسان وعلى قمة أولوياتها  
«القضاء على الفقر»، من خلال  
التشجيع على اتباع أنماط إنتاج  
واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في  
الاعتماد على الموارد الطبيعية.

كاتب إماراتي

كثيرا ما نسمع  
عن الاستدامة  
ويمكننا أن نلمس  
انتشار هذا  
المصطلح سواء  
بالصحافة أو  
الإعلام بأشكاله

المختلفة أو على ألسنة السياسيين  
والقادة بالعالم وأضحى الاستدامة  
تحتل مكانة هامة في في المباحثات  
الدولية والاتفاقيات والمعاهدات  
البيئية ويتم تضمين بعض متطلباتها  
في العقود الدولية كشروط تعاقدية  
يجب الوفاء بها، ووصلت لأن  
تصبح شروطا مسبقة في الكثير  
من الدراسات التي تسبق تدشين  
المشاريع الكبرى وخاصة التي  
بها أبعاد جغرافية هندسية كبيرة  
لقياس الأثر المتوقع على أبعاد  
الاستدامة المختلفة.

ورغم هذا الانتشار الكبير  
لموضوع الاستدامة عالميا في  
المجالات المختلفة إلا أنه مازال  
موضوعا نخويا ولم يصل فهمه  
واستيعابه فضلا عن الإيمان  
بضرورته للإنسان العادي، وهذا  
ليس حصرا على العالم العربي بل  
هو مازال موضوعا محصورا في  
دائرة محددة على مستوى العالم  
وإن تفاوتت درجات الوعي المجتمعي  
العام من موقع ومكان لآخر.

وتعريفا للتنمية المستدامة،  
فهي عملية تطوير الأرض والمدن  
والمجتمعات والأعمال التجارية،  
وصولا لضمان حياة نظيفة وصحية  
وأمنة للأفراد، وعدم حرمانهم  
من حقوقهم الإنسانية الأساسية،  
بشرط أن تلبى احتياجات الحاضر  
بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة  
على تلبية حاجاتها، وبمعنى آخر أن  
نستهلك الموارد المتاحة لنا بالأرض  
شريطة أن يتم تعويضها بشكل  
طبيعي لتكون متاحة مرة أخرى  
للأجيال القادمة.

وهذا التعريف رغم بساطته  
وبديهيته إلا أن تنفيذه يعد أمر ليس  
بالسهل أبدا وخاصة في ظل وجود  
ثلاث متغيرات أساسية بواقعا  
الحياتي، وهي:

١. التطور التكنولوجي المتسارع  
وما يحمله من إغراءات وضغوط  
نحو المزيد من الاستهلاك للموارد